دراسة تقويمية للخطة الدراسية الانتقالية بوزارة التربية ١٩٩١ - ١٩٩٢ من وجهة نظر مديري المدارس والمعلمين

إعداد
د. عبد العزيز الدعيج
كلية التربية - جامعة الكويت

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على آثار ونتائج تطبيق الخطة الدراسية الانتقالية التي طبقتها وزارة التربية ٩١-١٩٩٢ بدمج فصلين دراسيين في سنة دراسية واحدة على الجوانب التربوية والتحصيلية والإدارية من وجهات نظر إداريي المدارس والمعلمين، ولتحقيق ذلك صممت استبانة خاصة بالإداريين (نظار ووكلاء) وأخرى للمعلمين. وقد احتوت استبانة الإداريين على (٢٤) بنداً وكان توزيعها كالتالي: (١٢) بنداً للجوانب التربوية، و(١٢) بنداً للجوانب الإدارية. أما استبانة المعلمين، فقد احتوت على مجموع كلي هو (٣٧) بنداً، حيث قسمت كالتالي: (١٢) بنداً للجوانب التربوية، (١٣) بنداً للجوانب التحصيلية، و(١٢) بنداً للجوانب الإدارية.

وقد كان مجتمع الدراسة عبارة عن (١٢١) إداري من الجنسين، و(٣٨٠) معلماً ومعلمة.

أما المعالجات الإحصائية التي استخدمت في هذه الدراسة فكانت اختبار (ألفا) لتحديد ثبات الاستبانة، كما حسبت النسب المئوية لإجابات أفراد العينة حول الاستبانات المرسلة. بالإضافة إلى استخدام اختبار (كا٢) لتحديد ما إذا كانت هناك دلالات إحصائية بين نتائج آراء أفراد العينة تبعاً لوظائفهم.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

١ ـ **الفرضية الأولى: جاءت آراء الإداريين والمعلمين في بعضها مؤيدة للرأي القائل إن هناك تأثيراً سلبياً للخطة الدراسية الانتقالية التي طبقتها وزارة التربية ٩١-١٩٩٢ على الجوانب التربوية.**

٢ ـ **الفرضيتان الثانية والثالثة: جاءت آراء الإداريين والمعلمين في معظمها مؤيدة للرأي القائل إن هناك تأثيراً سلبياً للخطة الدراسية الانتقالية التي طبقتها وزارة التربية ٩١-١٩٩٢ على الجوانب التحصيلية والإدارية.**

مقدمة:

تتأثر البلدان والشعوب على مستوى العالم بما يصيبها من حروب وأزمات، هذا التأثير الذي يصيب في العادة مختلف جوانب الحياة فيها. ويعد قطاع التربية والتعليم من أبرز قطاعات المجتمع التي يصيبها الدمار أو الاختلاف، وكثيراً ما ارتبطت الحياة الطبيعية لأي مجتمع باستقرار وسلامة القطاع التعليمي فيه بمؤسساته المختلفة.

ولقد كان من إفرازات العدوان العراقي البغيض على دولة الكويت الحرة ذلك الدمار الشامل الذي ألحقه بالمجتمع الكويتي بمؤسساته المتعددة. ولقد كان نصيب القطاع التربوي واضحاً من هذا التدمير المتعمد الذي كان من أبرز صوره إلحاق الأضرار بالمؤسسات التربوية من مدارس وجامعات وكليات ومعاهد، كما تجلى هذا التأثير في حرمان الطلبة في هذه المؤسسات من التعليم لسنة دراسية كاملة وذلك ببقاء الكثيرين منهم تحت ظلم الاحتلال أو مغادرة كثيرين منهم البلاد.

ولقد كان القرار الخاص بتسيير التعليم بعد التحرير قراراً حتمته الظروف التي مرت على الكويت، ذلك القرار الذي اتخذ من قبل الحكومة بجمع سنتين دراسيتين في عام دراسي واحد فيما أطلق عليه بالخطة الانتقالية ٩١-١٩٩٢ (الدمج)، وهو قرارسياسي بالدرجة الأولى استهدف إثبات وتحقيق تحدي الأسرة التربوية في الكويت قادة ومعلمين وطلبة للأهداف العدوانية من جهة، ولتعويض السنة الدراسية التي ضاعت خلال الأزمة من جهة أخرى.

ومن المتوقع أن النتائج المترتبة على قرار وزارة التربية المذكور سوف تكون غير طبيعية، وربما تكون لها إفرازات سلبية تؤثر في الطلبة في المستقبل، ولا شك أن معرفة هذه النتائج وتقييمها ومن ثم معالجتها من الأمور المطلوبة.

وفي هذه الدراسة، سوف يجتهد الباحث في إنجاز كل ما سبق ذكره وصولاً إلى نتائج محسوسة، وتوصيات محددة ذات صلة بمشكلة الدراسة رغبة منه في رصد جوانب القصور في الخطة الدراسية من النواحي التربوية والتحصيلية والإدارية، وإيجاد أفضل الوسائل لتعويض الفاقد في تلك الجوانب.

مشكلة الدراسة وأهدافها:

تقوم هذه الدراسة في الأساس على التعرف على آثار الخطة الدراسية الانتقالية ٩١-٩٢ التي طبقتها وزارة التربية وهي دمج سنتين دراسيتين في عام دراسي واحد على الجوانب التربوية والتحصيلية والإدارية في مدارس التعليم العام في الكويت، وذلك من وجهة نظر عينة من إداريي المدارس والمعلمين. وقد مرت هذه الخطة المعدلة حتى وصلت إلى صورتها النهائية واعتمدت للتطبيق بعدة مراحل أو بعدة بدائل مسترشدة بثلاثة أسس مهمة، وهي كما وردت في التقرير الختامي لأعمال مؤتمر إعادة البناء التربوي في مرحلة ما بعد تحرير دولة الكويت، كالآتي:

١ ـ العمل على تعويض طلبة الداخل الذين لم يتمكنوا من الدراسة في العام الدراسي ٩٠-٩١ عن هذا العام الذي قضوه محرومين من حق التعليم تحت وطأة الاحتلال وما كابدوه من عنت ومشقة.

٢ ـ استمرار الطلبة الذين قضت الظروف أن يوجدوا خارج أرض الوطن وتيسرت لهم فرصة متابعة الدراسة في العام الدراسي ٩٠-١٩٩١ في الدراسة العادية خلال العام الدراسي ٩١/ ١٩٩٢.

٣ ـ استيعاب الخبرات الدراسية الجديدة التي أضيفت للمناهج الدراسية لمواجهة الوضع الجديد الناجم عن العدوان العراقي وما تتطلبه الظروف الجديدة من تطوير في العمل التربوي.

وبناء على ذلك تعددت البدائل المطروحة وصولاً إلى البديل الأفضل، ويمكن هنا أن نلقي الضوء على هذه البدائل كما وردت في التقرير المشار إليه سابقاً، وهي على النحو التالي:

١ ـ خطة تعويضية لطلبة الداخل لتعويضهم عن العام الدراسي ٩٠-١٩٩١ الذين حرموا فيه من الدراسة وقد وضعت للتنفيذ خلال عطلة الصيف عقب العودة لأرض الوطن، وقبل بدء العام الدراسي ٩١-١٩٩٢ في فصول دراسية مشتركة تطبق فيها المناهج والمقررات الدراسية العادية التي تم اعتمادها لمرحلة العودة.

٢ ـ خطة دراسية تعويضية لطلبة الداخل لدراسة القدر الضروري فقط من المقررات الدراسية للصف الدراسي المقيدين له في عام ٩٠-١٩٩١ لينقلوا إلى الصف الدراسي الأعلى في بداية العام الدراسي ٩١-١٩٩٢ بحيث يبدأون في هذا العام الدراسي مع زملائهم طلبة الخارج في فصول دراسية مشتركة ويدرسون مقررات الصف الأعلى فقط مثل نظرائهم الذين انتظموا في الدراسة بالخارج عام ٩٠-١٩٩١.

٣ ـ خطة دراسية لطلبة الداخل فقط حيث يدرسون مقررات العامين الدراسيين ٩٠-٩١ و٩١-٩٢ في عام دراسي واحد تحت مسمى الصف الدراسي الأعلى، ويلتحقون بفصول دراسية خاصة بهم حيث يلتحق طلبة الخارج بفصول خاصة أخرى ويدرسون مقرر صف دراسي واحد في العام الدراسي ٩١-١٩٩٢م.

٤ ـ خطة دراسية لكل من طلبة الداخل والخارج وذلك عن طريق دمج الطلبة بالداخل مع طلبة الخارج في فصول دراسية مشتركة عند بدء العام الدراسي ٩١-١٩٩٢ تحت مسمى الصف الدراسي الأعلى الذي نقل إليه طلبة الخارج في نهاية العام الدراسي ٩٠-١٩٩١.

٥ ـ خطة دراسية لطلبة الداخل، وضعت هذه الخطة لطلبة الداخل بحيث يدرسون مقررات كل من الصفين الدراسيين الأدنى والأعلى في وقت لا يمكن تنفيذ خطة تعويضية لطلبة الداخل نظراً للعودة المتأخرة.

بعد استعراضنا لبدائل الخطة يجدر بنا هنا أن نشير إلى الخطة في صورتها النهائية وكما اعتمدت للتطبيق وذلك في القرار الوزاري رقم ١ لعام ١٩٩١.

- يقسم العام الدراسي ٩١-١٩٩٢ إلى فصلين دراسيين متكاملين يدرس الطلبة في كل فصل دراسي منهما سنة دراسية متكاملة يؤدون امتحاناً يترتب على النجاح فيه الانتقال إلى الصف الدراسي التالي.

- يقبل للالتحاق بالفصل الدراسي الأول الفئات التالية:

١ ـ التلاميذ الذين حالت ظروف احتلال البلاد دون أن ينتظموا في الدراسة.
٢ ـ التلاميذ الذين انتظموا في الدراسة دون أن يستكملوها بنجاح.
٣ ـ الأطفال الذين كان يتعين التحاقهم بالصف الأول الابتدائي في السنة الدراسية ٩٠-١٩٩١ وفقاً لقواعد القبول وحالت ظروف الاحتلال دون ذلك.

- يقبل في الفصل الدراسي الثاني، في الصف الأعلى، الفئتان التاليتان:

١ ـ التلاميذ المشار إليهم في المادة السابقة الذين أتموا بنجاح الدراسة في الفصل الدراسي الأول.
٢ ـ التلاميذ الذين أتموا الدراسة بنجاح في السنة الدراسية ٩٠-١٩٩١م.

- تعد الوزارة برنامجاً تثقيفياً وتعليمياً وتدريبياً للتلاميذ الذين لا يلتحقون بالفصل الدراسي الأول بسبب انتظامهم في الدراسة ونجاحهم فيها خلال السنة الدراسية ٩٠-١٩٩١، وذلك في الفترة المقررة لهذا الفصل الدراسي.

مما تقدم نلاحظ أن الخطة الدراسية التي طبقت في العام الدراسي ٩١-١٩٩٢ جاءت تعبيراً عن ظروف خاصة وأنها طبقت أيضاً ضمن ظروف خاصة، ومن هنا يبدو مطلوباً البحث في جدواها وفاعليتها من خلال النظر في جوانب القصور التي يكشف عنها التطبيق الميداني للخطة.

لقد تعددت الآراء وتباينت حول إمكان نجاح الخطة الدراسية ٩١-٩٢ وذهب البعض إلى رفضها رفضاً قاطعاً واتهم القائمون عليها بضيف الأفق أو بالاستجابة المستعجلة وغير المدروسة لقرارها السياسي. بينما رأى آخرون أنها

- أي الخطة - تشكل أفضل البدائل المطروحة وأنها تحقق درجة من التوازن النسبي بين تعويض ما فات على طلبة الداخل وما حققه طلبة الخارج، وهي من جانب آخر تتمشى مع مبدأ الصمود والتحدي.

أهداف الدراسة:

سوف تحاول هذه الدراسة أن تحقق الأهداف التالية:

١ ـ البحث عن مدى فاعلية وجدوى الخطة الدراسية الحالية.
٢ ـ الكشف عن جوانب القصور لتطبيق الخطة الدراسية الحالية.
٣ ـ الكشف عن مدى قناعة وتفاعل الإداريين (نظار - وكلاء) والمعلمين في تطبيق الخطة الدراسية، وفي نتائجها.
٤ ـ الكشف عن المخاوف المستقبلية للخطة الحالية.

مفاهيم الدراسة:

١ ـ الجوانب التربوية:

هل كل الجهود المبذولة من قبل إداريي المدارس والمعلمين لإكساب التلاميذ أنواع السلوك المنشودة لتجعل منهم أفراداً صالحين لأمتهم ووطنهم وأنفسم.

٢ ـ الجوانب التحصيلية:

هي كل الجهود المبذولة من قبل إداريي المدارس والمعلمين لإكساب التلاميذ العلوم والمعارف المطلوبة التي تجعل منهم قادرين على خدمة أمتهم ووطنهم وأنفسهم في المجالات المتعددة.

٣ ـ الجوانب الإدارية:

هي كل الجهود المبذولة من قبل إداريي المدارس تجاه المعلمين كمرؤسين في العمل لتسييره على أفضل صورة بعيداً عن المشكلات التي يمكن أن تعيق العمل، وتسريعاً في تحقيق الأهداف المنشودة.

جدول رقم (١)
يوضح العدد الإجمالي للإداريين (نظار ووكلاء)
وحجم العينة حسب المنطقة التعليمية والمراحل الدراسية

المراحل الدراسية / المنطقة التعليمية	ابتدائي، متوسط، ثانوي، مشترك	
	العدد الإجمالي	عدد أفراد العينة
العاصمة	٧٩	٢٥
حولي	٨٢	٢٥
الفروانية	٩٤	٢٧
الأحمدي	٨٥	٢٨
الجهراء	٤٠	١٦
المجموع	٣٨٠	١٢١

جدول رقم (٢)
يوضح العدد الإجمالي للمعلمين والمعلمات وحجم العينة
حسب المنطقة التعليمية والمراحل الدراسية

المراحل الدراسية / المنطقة التعليمية	ابتدائي، متوسط، ثانوي، مشترك	
	العدد الإجمالي	عدد أفراد العينة
العاصمة	٣٥٧٠	١٠٧
حولي	٤٢١٦	١٢٦
الفروانية	٤٥٥٢	١٣٧
الأحمدي	٤٠٩٦	١٢٣
الجهراء	٢٣٧٥	٧٠
المجموع	١٨٨٠٩	٥٦٣

أداة الدراسة:

قام الباحث بتصميم أداتين للدراسة واحدة لفئة الإداريين (نظار ووكلاء) والأخرى لفئة المعلمين (ذكور وإناث).

وقد قسمت الأداة الخاصة بالإداريين إلى قسمين حيث خصص القسم الأول للجوانب التربوية الذي احتوى على ١٢ بنداً، والقسم الثاني للجوانب الإدارية الذي احتوى على (١٢) بنداً كذلك.

أما الأداة المخصصة لفئة المعلمين، فقد قسمت إلى ثلاثة أقسام، حيث خصص القسم الأول للجوانب التربوية الذي احتوى على (١٢) بنداً، والقسم الثاني للجوانب التحصيلية الذي احتوى على (١٣) بنداً، والقسم الثالث للجوانب الإدارية الذي احتوى على (١٣) بنداً كذلك.

وقد بنيت أداتا الدراسة على أساس فرضيتيهما التي تفترض أن للخطة الدراسية الانتقالية لوزارة التربية ٩١-١٩٩٢ تأثيراً سلبياً في الجوانب الثلاثة المذكورة من وجهات نظر إداريي المدارس والمعلمين.

أما الميزان الذي اختاره الباحث لأداة الدراسة فهو خماسي (ميزان ليكرت Likert) ليغطي استجابات أفراد العينة حسب اختياراتهم المطلوبة. وهذا الميزان وصفه (عمر ١٩٨٧) «بأنه لا يمكن التخلي عنه في دراسة وبحث بعض المشكلات الاجتماعية» (ص٣١٦). وقد كانت الاختيارات الخمسة لأداة الدراسة كما يلي:

١ ـ أوافق بشدة: يعكس الموافقة الشديدة لأفراد العينة على محتوى البنود.

٢ ـ أوافق: يعكس الموافقة العادية لأفراد العينة على محتوى البنود.

٣ ـ لا رأي لي: يدل على امتناع أفراد العينة على الإجابة على محتوى البند.

٤ ـ لا أوافق: يعكس عدم الموافقة المعتدلة لأفراد العينة على محتوى البنود.

٥ ـ لا أوافق بشدة: رفض أفراد العينة القاطع على محتوى البنود.

وقد حكمت أداتا الدراسة من قبل مجموعة من أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية، جامعة الكويت، ومجموعة أخرى من المتخصصين في مركز البحوث التربوية بوزارة التربية للوصول إلى أفضل مستوى لها قبل التطبيق.

التقارير والدراسات السابقة:

وضعت جمعة المعلمين الكويتية تصورها حول الخطة الجديدة ١٩٩١-١٩٩٢ في مذكرتها التي حملت عنوان: «نحو خطة وطنية تعليمية لعام دراسي» وقد فاضلت المذكرة بين بديلين هما:

النظام القديم (سنة دراسية واحدة كالمعتاد) والنظام الجديد (تدريس سنتين دراسيتين في سنة دراسية واحدة) وقد طرحت المذكرة فيما يخص النظام الجديد عدة إيجابيات منها:

- يحقق النظام الجديد هدفاً سياسياً تنشره الدولة وهو إحباط مخططات الغزو العراقي على الكويت، التي منها إضاعة عام دراسي على طلبة الكويت.
- سيحقق النظام الجديد للطلبة وأولياء أمورهم هدفاً معنوياً، وهو ارتفاع معنويات الصامدين والمرابطين وإقناعهم بأن صمودهم أثمر نتائج إيجابية لم تؤثر في دورتهم الدراسية.
- إعطاء فرصة دراسية بما يحقق ميزان العدل بين طلبة الداخل والخارج.
- قد يسبب النظام الجديد تأثيراً سلبياً في مخرجات التعليم.
- إجهاد العناصر البشرية (طلاباً ومعلمين وإداريين).

وفي التقرير الختامي للجنة متابعة وتسيير الخطة الدراسية الانتقالية لمدارس التعليم العام ٩١-١٩٩٢ والمشكلة من قبل المجلس الأعلى للتعليم، وردت مجموعة من الملاحظات كشفت عنها الزيارات الميدانية لفرق العمل لعينة من المدارس في المناطق التعليمية الخمس. يمكن هنا أن نوجز هذه الملاحظات على النحو التالي:

- إرباك واضح في التنسيق بين إدارات المناطق التعليمية والإدارات المدرسية

وبخاصة فيما يتعلق بتوزيع ونقل المعلمين.

- عدم توفر الكتب المدرسية لبعض المواد الدراسية.
- نقص حاد في التقنيات التربوية وكذلك في تجهيز المختبرات العلمية.
- لا يتناسب الوقت المتاح في الخطة الحالية مع محتوى مناهج بعض المواد الدراسية.
- تتالي الاختبارات والتحضير لها سبب إرهاقاً واضحاً للمعلم والطالب.
- قلة زيارات الموجهين الفنيين لمتابعة تنفيذ المناهج حسب الخطة المقررة.
- وجود نقص ملحوظ في أعداد معلمي بعض المواد الدراسية في جميع المراحل التعليمية.
- ارتفاع كثافة توزيع الطلبة على الفصول.
- تأثر الطلبة الضعاف متوسطي التحصيل بحركة المنهج السريعة مما سبب لهم ضعفاً في التحصيل.
- غياب البرامج الفعالة ذات الصلة بمجالس الآباء والمعلمين في غالبية المدارس التي تمت زيارتها.

أما التقرير الختامي للجنة متابعة تنفيذ الخطة الدراسية عن الفترة الدراسية الأولى، المشكلة بالقرار الوزاري رقم ٢٤١/ ١٩٩١ فقد أورد النتائج التالية:

- كانت الخطة ملائمة للمراحل التعليمية الثلاث.
- راعت الخطة الوقت من ناحية بداية اليوم المدرسي ونهايته وطوله والزمن المحدد للحصة الواحدة.
- كان عدد الأسابيع كافياً لتنفيذ الخطة الدراسية على النحو المنشود في المرحلتين الابتدائية والثانوية وغير كاف للمرحلة المتوسطة.
- كان عدد الحصص الأسبوعية كافياً ومناسباً، لحجم المقررات في كل صف بصورة عامة.
- أتاحت الخطة الوقت الكافي للاستخدام المناسب للكتاب المدرسي وذلك في:

أ - اكتساب المتعلمين للمناهج والحقائق التي يتضمنها المقرر.

ب ـ اكتساب المتعلمين المهارات المناسبة.

ج ـ تنمية ميول المتعلمين واتجاهاتهم.

- راعت الخطة التوزيع المناسب بين الأنشطة الصفية واللاصفية.
- أتاحت الخطة التوازن المناسب في نصاب المعلم وخاصة في المرحلتين المتوسطة والثانوية.
- أتاحت الخطة وقتاً محدداً للموجه الفني للقيام بدوره كمرشد ومستشار لحل المشكلات المرضية للمعلمين.

ويتبين مما تقدم في تقرير كل من المجلس الأعلى للتعليم وتقرير لجنة المتابعة التي شكلتها الوزارة أن هناك فروقاً في النتائج، ففي الوقت الذي يكشف فيه تقرير المجلس الأعلى للتعليم عن وجود تقصير في تنفيذ الخطة يتعلق بالإمكانات البشرية والمادية، نجد أن تقرير لجنة المتابعة المنبثقة عن وزارة التربية يؤكد في الصفحة ٣٥ من التقرير على التالي:

«ويتبين من خلاصة النتائج المعروضة أن الخطة الدراسية في الفترة الأولى للمرحلة الانتقالية كانت ملائمة ومناسبة من وجهة نظر الميدان ممثلة في عينة من المدرسين والموجهين الفنيين في جميع الجوانب إلى درجة بعيدة».

إن الاختلاف المبين في تقييم الخطة الدراسية في كلا التقريرين يعكس أهمية القيام بهذه الدراسة للبحث في أثر الخطة في الجوانب الإدارية والتربوية والتحصيلية من واقع العينة الممثلة للميدان.

وبعد البحث المتواصل عن بعض المصادر المعينة والمتعلقة بتطبيق الخطة الانتقالية لوزارة التربية ٩١-٩٢، تم الاهتداء إلى التقرير الختامي لدراسة الخطة ومعرفة مدى جدواها قبل تطبيقها، ذلك التقرير المعد من لجنة متخصصة قام وزير التربية آنذاك بتشكيلها والتي أوصت بالتالي:

١ ـ إن تركيز الفترة الزمنية للعام الدراسي في الخطة الانتقالية ومنح الأولوية في تطبيقات المناهج على المفاهيم الرئيسة والأساسيات دون الحشو وما يتبعه من تفاصيل لا يعني منح نجاح للطالب دون جهد صادق وانتقاله من

فرقة دراسية لأخرى دون كد وتحصيل.

٢ ـ أهمية مشاركة وتعاون جميع قطاعات الدولة على إنجاح قرار التحدي الذي تمثله الخطة الانتقالية.

٣ ـ إن نجاح الخطة يعتمد بالدرجة الأولى على نجاح المعلم واقتناعه وحماسته، وشعوره بالتقدير والرعاية، وتدعو إلى تقديم كافة الإجراءات لتشجيعه.

٤ ـ توفير الرعاية الخاصة للطلبة الذين يعانون من صعوبات تحصيلية من خلال مشروع متكامل.

٥ ـ توفير خدمات الرعاية النفسية والاجتماعية لمواجهة انعكاسات الأزمة على الطلبة.

٦ ـ الاهتمام بعنصر الوقت لصعوبة تعويض ما يهدر منه، وأهمية متابعة الأبناء في المنزل وتشجيعهم على المراجعة وبذل الجهد.

٧ ـ تكثيف جهود التوجيه العام للمواد للتعرف على المستوى التحصيلي للمادة الدراسية، ومعرفة المشكلات والصعوبات التي تواجه الوصول إلى المستوى المطلوب.

أما على مستوى الدراسات التي حاولت رصد الآثار السلبية للحروب على نتائج التعليم فنجد التالي:

- دراسة قام بها (هوبكنز Hopkins ١٩٨٩) عن أثر الحرب العالمية الثانية على التعليم الابتدائي، حيث قام باختبار آثار تلك الحرب على المدارس الابتدائية في مدينة برمنجهام بإنجلترا، فوجد أنه على المدى الطويل قد تبين ضرر الحرب على طلبة المدارس حين اكتشف أن نوعية التعليم قد انخفضت وأن كثيراً من الطلبة المنتسبين للمدارس الابتدائية في برمنجهام في تلك الفترة كانوا من الطلبة العاجزين تعليمياً.
- وفي دراسة أخرى قام بها (أوكي Aoki ١٩٨٤) وجد أن الحكومة اليابانية كانت مضطرة إلى أن تشرف إشرافاً مباشراً على التعليم خلال الحرب العالمية الثانية وذلك مسايرة للظروف الحادة في ذلك الوقت.

ولقد عانت كثير من الدول من الحروب حيث إن هذه الحروب لا تخلو من إفرازات سلبية على جميع الجوانب الحياتية. ومنها الجانب التربوي. ومن الطبيعي إذن أن تتأثر السياسات أو القرارات التربوية من حيث التعديل أو الإلغاء أو التجديد في فترة ما بعد الحروب والأزمات الصعبة التي تمر بالمجتمعات.

وفي تقريره حول السياسات التربوية لما بعد الحروب، عرض (الموسوي ١٩٩١) عدة صور من دول مختلفة في العالم عانت من ذلك، وكأمثلة لذلك كما يلي:

- في الولايات المتحدة الأمريكية وبعد الحرب الأهلية بدىء بتطبيق مناهج جديدة، والاهتمام بالأبحاث الاجتماعية والجماعية والمؤتمرات التربوية.
- في اليابان وبعد الحرب العالمية الثانية ألغيت مواد ومناهج دراسية غير أساسية، وأضيفت ساعات جديدة لليوم المدرسي، وزيد عدد أيام الدراسة، واقتصرت الإجازة السنوية للمدرسين والطلبة، واتسم النظام التربوي داخل المدارس بالحزم الشديد، وتم التركيز على الابتكار والإبداع، وزرعت روح العقيدة العسكرية اليابانية في نفوس الطلبة، وسخرت أجهزة الإعلام لخدمة القضايا التربوية.
- وفي كوريا وبعد الحرب المتعددة التي مرت بها وأصابت الساحة التربوية منها بشكل كبير، برزت استراتيجية جديدة للتعليم تعتمد على ابتكار أنواع جديدة من التعليم لم تكن موجودة من قبل التعليم الحي، وابتكرت طرق تدريس جديدة كالطريقة التي سميت بطريقة البطاقات في التدريس، وتم التركيز على مشاركة الطلبة في الفصول.

إن الظروف التي مرت بتطبيق الخطة الدراسية ٩١-٩٢ الانتقالية غير طبيعية بلا شك، ومما جعلها بهذا الشكل أنها كانت تستدعي الحماسة الزائدة والإخلاص القوي من القائمين على تطبيقها خاصة مدراء المدارس والمعلمين. ولأن من صفات تلك الخطة المقصودة أن تتركز فيها المواضيع وتتضافر فيها الجهود، كان لا بد لمدراء المدارس من تحفيز المُعلمين، وزيادة الإشراف عليهم في تنفيذ تفاصيل الخطة الدراسية المعتمدة من الوزارة، وفي هذا الصدد

يقول (علاقي ١٩٩٠) «إنه يفضل أن يقوم المدير بترويج الرقابة فهماً وهدفاً وأسلوباً، وذلك من خلال إقناع موظفيه بأن الرقابة هي أولاً وقبل كل شيء من أجل تحسين أدائهم وكفاءتهم في العمل» (ص٣٤٤).

ومن جانب آخر وبمنظور إداري بحت، فإن الخطة الدراسية الانتقالية التي طبقتها وزارة التربية تستدعي أن يصاحبها استخدام أنظمة خاصة من الحوافز المناسبة للمعلمين بنوعيها المادي والمعنوي، إما مباشرة من قبل الإدارة المدرسية أو الإدارة التعليمية «ذلك لأن المعلم هو حجر الزاوية في العملية التعليمية وهو الجسر الموصل للوصول إلى الأهداف المرجوة، ولأن جودة الإنجاز والتضحية والتفاني في العمل هي أمور مطلوبة لتحقيق نتائج طيبة أو على الأقل نتائج متوسطة ومقبولة للخطة الدراسية الانتقالية، فمن باب أولى أن تقدم هذه الحوافز للمعلمين أثناء التطبيق أولاً وبعد الانتهاء من الخطة بشكل ملموس ومناسب. يقول (مرسي ١٩٨٩) إن وجود الحوافز يساعد المعلمين على التغلب على صعوبات العمل ومشكلاته ويرفع من روحهم المعنوية بما يؤدي إلى الارتفاع بمستوى التعليم ونوعيته» (ص٣٤٥).

ويقول (مارتيا Martia ١٩٧٧) إن تشجيع اتخاذ سلوك معين أو العمل على تغييره هو أمر مفيد في زيادة إنتاجية الموظفين ودفعهم إلى مزيد من العمل والإخلاص للمنظمة (ص٢٠٦). ولا شك أن الدور الذي يقوم به الإداريون (مدير المدرسة ومساعده) في تسيير الخطة الانتقالية (الدمج) يعتبر دوراً في غاية الأهمية لأنهما يتحملان المسؤولية المباشرة من واقع وظيفتهما المهمة، وهذا أيضاً يستدعي تقديم الحوافز المادية والمعنوية المناسبة من قبل الإدارة المركزية (الوزارة) على تلك الجهود.

ومن أهم مطالب العمل التربوي الناجح اشتراك المعنيين في القرارات التربوية وقرار تطبيق الخطة الدراسية الانتقالية التي نفذتها وزارة التربية يعتبر من أبرز القرارات التربوية التي اتخذت في الكويت تمشياً مع الظروف السياسية التي مرت بالبلاد. وقد احتوت مذكرة منظمة اليونسكو المقدمة إلى الكويت بعد التحرير التي جاءت كنوع من المساعدة التي تقدمها هذه المنظمة في العادة

للدول التي تتعرض للكوارث أو الأزمات، احتوت على توجيه بأن يعتمد تطوير الإدارة التربوية والمدرسية في الكويت نحو مشاركة أوسع في القرار التربوي، هذه المشاركة التي تعتمد على مناخ الشورى في عملية صنع القرار التربوي(ص٧).

إن هناك علاقة مباشرة بين درجة اهتمام المدرسين وحرصهم على مصلحة الطلبة وبين مستوى تحصيلهم الدراسي، والمدرس الناجح وإن اختلفت الظروف والمواقف أو صعبت عليه الأمور عليه التضحية والتحلي بالصبر وسعة البال، وقد كان من المطلوب من المدرسين خلال تطبيق الخطة الدراسية الانتقالية أن يتصفوا بما سبق ذكره، بل وزيادة عن ذلك، فقد نتج عن الدراسة التي أجرتها (بياري ١٩٨٩) بأن نسبة ٥٤٪ من المسؤولين أجابوا بأن تأخر الطلبة راجع إلى عدم وجود متابعة كافية من المدرسين.

الجانب الإجرائي للدراسة:

يهدف هذا القسم من الدراسة إلى إثبات فرضيات الدراسة الثلاث التي وردت في القسم الأول منها انظر ص(٤)، التي تتعلق بالخطة الدراسية الانتقالية التي طبقتها وزارة التربية ٩١/١٩٩٢ من حيث آثارها على الجوانب التربوية والتحصيلية والإدارية.

ولقد استخدمت لفرض الدراسة أداتان، واحدة لفئة الإداريين (نظار ووكلاء)، والأخرى لفئة المعلمين (ذكور وإناث). انظر ص(٧) من الدراسة.

وقد قام الباحث بتوزيع أداتي الدراسة على أفراد العينة في شهر مايو عن عام ١٩٩٢، أي في نهاية السنة الدراسية الثانية من عام الدمج حيث يمكن لأفراد العينة أن يعطوا استجاباتهم الصحيحة عن آثار الخطة الانتقالية المطبقة.

وقد تم اختيار أسماء أفراد العينة عشوائياً من سجلات وزارة التربية بعد تحديد مراكز عملهم ثم أرسلت أداتا الدراسة لهم بالأظرف المغلقة. وتأكيداً

على سرية الإجابات، طلب الباحث من أفراد العينة إرجاعها بنفس الطريقة مع عدم الحاجة إلى ذكر الأسماء عليها.

اختبار ثبات أداة الدراسة:

باستخدام الوسيلة الإحصائية المسماة (Reliability) في البرنامج الإحصائي (Spss) وجد أن قيمة (ألفا)، (ALPHA) لمختلف الموازين الخاصة باستبانتي الدراسة كانت كالتالي:

جدول رقم (٣)
يوضح مستوى ثبات الأداة المستخدمة للدراسة

فئة الإداريين		فئة المعلمين	
المجالات	قيمة (الفا)	المجالات	قيمة (الفا)
بنود الجوانب التربوية والإدارية.	٠,٨٥٧٦	بنود الجوانب التربوية والتحصيلية والإدارية	٠,٤٥٣٢
بنود الجانب التربوي.	٠,٨٤٥٨	بنود الجانب التربوي	٠,٨٢٥٥
بنود الجانب الإداري	٠,٦٨٩٣	بنود الجانب التحصيلي	٠,٤٧٥٣
		بنود الجانب الإداري	٠,٠٤١١

أولاً: الإداريون (نظار ووكلاء):

١ ـ لجميع المتغيرات المسجلة في بنود الدراسة من الجوانب التربوية رقم (١) حتى الجوانب الإدارية رقم (١٢)، وهي جميع البنود التي سئل عنها الإداريون، كانت قيمة (ألفا)= (٠,٨٥٧٦).

٢ ـ للمتغيرات المسجلة في بنود الدراسة للجوانب التربوية فقط، من بند رقم ١ حتى بند رقم ١٢، كانت قيمة (ألفا)= (٠,٨٤٥٨).

٣ ـ للمتغيرات المسجلة في بنود الدراسة للجوانب الإدارية فقط، من بند رقم ١ حتى بند رقم ١٢، كانت قيمة (ألفا)= (٠,٦٨٩٣).

ثانياً: المعلمون:

١ ـ لجميع المتغيرات المسجلة في بنود الدراسة للجوانب التربوية من رقم (١) حتى الجوانب الإدارية رقم (١٢)، وهي جميع البنود التي سئل عنها المعلمون، كانت فيمة (ألفا)= (٠,٤٥٣٢).

٢ ـ للمتغيرات المسجلة في بنود الدراسة للجوانب التربوية فقط من رقم (١) حتى رقم (١٢)، كانت قيمة (ألفا)= (٠,٨٢٥٥).

٣ ـ للمتغيرات المسجلة في بنود الدراسة للجوانب التحصيلية فقط من رقم (١) حتى رقم (١٢)، كانت قيمة (ألفا)= (٠,٤٧٥٣).

٤ ـ للمتغيرات المسجلة في بنود الدراسة للجوانب الإدارية فقط من رقم (١) حتى رقم (١٣)، كانت قيمة (ألفا)= (٠,٠٤١١).

ومن قيم (ألفا) المختلفة التي وردت أعلاه، يمكن القول إن الأداتين اللتين استخدمتا لهذه الدراسة تعتبران ذات اعتماد عال (Highly Rialable). انظر جدول رقم (٣).

تحليل وتفسير النتائج:

سوف تحلل وتفسر النتائج باتباع الخطوات التالية:

- عرض الفرضية يتبعه شرح للنتائج المسجلة من استجابات أفراد العينة تجاه البنود الخاصة بها.
- عرض النسب المئوية لاستجابات أفراد العينة من حيث الموافقة أو عدم العلم أو عدم الموافقة.
- عرض الدلالة الإحصائية التي تثبت وجود التباين بين آراء أفراد العينة.

وفيما يلي أهم النتائج المسجلة:

عن طريق احتساب النسب المئوية والدلالات الإحصائية (كا٢) باستخدام البرنامج الإحصائي (Cross Tabulation)، تبين أن أكثر هذه النسب والدلالات الإحصائية توافقاً مع فرضيات الدراسة كانت كما يلي:

أولاً: الفرضية الأولى:

أثرت الخطة الدراسية الانتقالية لوزارة التربية ٩١-١٩٩٢ بدمج عامين دراسيين مع بعضهما سلباً في الجوانب التربوية من وجهات نظر إداريي المدارس والمعلمين.

اتضح من النظرة العامة لإجابات أفراد العينة من الإداريين (نظار ووكلاء) أن ثلاثة بنود فقط من مجموع اثني عشر بنداً (١٢) اتفقت مع الفرضية السابقة، وهذه البنود هي (٢، ٣، ٤)، وهذا يعني أن هذه الفرضية لم تصدق بشكل كبير، حيث جاءت إجابات تسعة بنود معارضة لها. أما الدلالة الإحصائية العامة لوجهات نظر الإداريين تجاه بنود هذه الفرضية فكانت (٠,٤٥٨١٨)، مما يعني عدم وجود اختلاف بين آراء النظار والوكلاء بشكل عام تجاهها.

ويفسر الباحث هذا الاتفاق على اشتراك النظار والوكلاء بالمسؤولية وإحساسهم بتحملها واندماجهم في إطار توجيهي من قبل المسؤولين بالوزارة بضرورة إنجاح الخطة الانتقالية.

كما اتضح أيضاً من إجابات أفراد العينة من المعلمين والمعلمات أن نفس البنود (٢، ٣، ٤) وهي نفسها التي سئل عنها الإداريون، هي التي اتفقت مع الفرضية الأولى من بين الاثني عشر بنداً المخصصة لذلك. إجاباتها معارضة لها، أما الدلالة الإحصائية العامة لإجابات المعلمين على جميع البنود الخاصة بالفرضية الأولى هي (٠,٠١٢٦٨) مما يعني أن هناك فروقات واضحة بين إجابات المعلمين والمعلمات على إجمالي محتوى البنود، ويعزى ذلك في رأي الباحث إلى ظروف العمل في مدارس البنين والبنات، أو إلى الظروف الخاصة بالمعلمين والمعلمات تجاه تطبيق الخطة الدراسية الانتقالية، وفيما يلي تفصيل للإجابات المتوافقة مع الفرضية تتضح فيها بعض الأسباب:

١- الإداريون:

جاءت نتائج البنود رقم (٢، ٣، ٤) في القسم المخصص للسؤال عن الجوانب التربوية موافقة للفرضية الأولى، كما يلي:

- **بند رقم (٢)**

«كان لدى المعلمن وقت كاف لإكساب التلاميذ بعض الاتجاهات المرغوبة».

النسبة الأكبر وهي (٦٤٪) من الإداريين أجابت بعدم الموافقة على أن المعلمين كان لديهم الوقت الكافي لإكساب التلاميذ بعض الاتجاهات المرغوبة، وهو ما يعزز الفرضية التي تقول إن للخطة الدراسية الانتقالية آثاراً سلبية في الجوانب التربوية، حيث إن نظام خطة الدمج بين عامين قد استدعى تركيزاً أكثر على عنصر الوقت لإنجاز ما هو مطلوب من الناحية العلمية دون وجود الوقت الكافي لتقديم الخدمات التربوية المرغوبة كالتوجيه والإرشاد واكتساب القيم الأصيلة خاصة ما ظهر منها بسبب ظروف الغزو وحين تعززت قيم التعاون والإيثار وتحمل المشقات والاعتماد على النفس وغيرها وهو ما كان يفترض على المدرسة تعزيزه في نفوس الأبناء وغيرها، وقد جاء مستوى الدلالة الإحصائية لرأي النظار والوكلاء عند المستوى (٠,٣٤٩).

- **بند رقم (٣)**

«انشغال النظار بالجوانب الإدارية كان على حساب التوجيه التربوي».

أظهرت النتائج أن نسبة (٥٦٪) من الإداريين، وهي أعلى نسبة بين النسب الأخرى التي وافقت على أن انشغالهم بالأمور الإدارية المتعلقة بتطبيق الخطة الدراسية كان على حساب قدرتهم في التوجيه التربوي المطلوب، وتدعم هذه النتيجة ما ورد تفسيره عن البند السابق رقم(٢)، وجاء مستوى الدلالة الإحصائية بين إجابات النظار والوكلاء عند المستوى (٠,٨٤٢).

- **بند رقم (٤)**

«كان لدى المدرسة وقت كاف لتنفيذ برامج وأنشطة طلابية».

يتضح من نتيجة إجابات الإداريين على محتوى البند السابق أن نسبة (٨١٪) لم توافق على ذلك، وهذا راجع إلى عدم توفر الوقت لذلك مع أن البرامج والأنشطة الطلابية مطلوبة وذات نتائج إيجابية تربوية جيدة لو طبقت خاصة لو علمنا أن كثيراً من أبناء المجتمع الكويتي قد اكتسب عدة مهارات يدوية وفنية خلال فترة الغزو لتسيير الحياة اليومية، وهو ما كان يجب على المدارس بعد الاحتلال أن تستثمرها وتنميها لدى الدارسين، وقد جاءت الدلالة الإحصائية عند المستوى (٠,٢١٤) التي تؤكد العلاقة بين إجابات كل من النظار والوكلاء لمحتوى البند.

٢- المعلمون:

جاءت نتائج البنود (٢، ٣، ٤) في القسم المخصص للسؤال عن الجوانب التربوية موافقة للفرضية الأولى كما يلي:

- بند رقم (٢)

«كان لدى المعلمين وقت كاف لإكساب التلاميذ بعض الاتجاهات المرغوبة».

لم توافق نسبة كبيرة من المعلمين أفراد العينة على محتوى البند السابق، فقد عارضته بنسبة (٦٣٪)، وهي نسبة عالية نسبياً، وقد اتفقت مع النسبة التي أجاب بها الإداريون بالرفض كذلك (٦٤٪) مما يعزز فرضية الدراسة الخاصة بالتأثير السلبي للخطة الانتقالية على أحد الجوانب التربوية حيث إنه يبدو أن التلاميذ لم يستفيدوا في عام الدمج من التوجيه وتعديل أنماط السلوك كما يجب وكما هو في الظروف العادية، وينطبق ما جاء في البند رقم (٢) في الصفحة السابقة من تحليل على هذا البند. وقد جاءت الدلالة الإحصائية لهذا البند بقيمة (٠,٣٦٧).

- بند رقم (٣)

«انشغال النظار بالجوانب الإدارية كان على حساب التوجيه التربوي».

أجابت فئة المعلمين بالموافقة على محتوى البند السابق بنسبة (٦٢٪)، وهذه النسبة لم تبتعد عما أجابت به فئة الإداريين على نفس محتوى البند (٥٦٪)، وهذا دليل آخر على جوانب الضعف في تطبيق الخطة الانتقالية على أحد الجوانب التربوية، حيث اتضح أن المعلمين كانوا يعرفون مدى انشغال الإداريين وظروف تطبيق الخطة الملاحظة. وقد جاءت الدلالة الإحصائية لهذا البند بقيمة (٠,٠١٥).

- بند رقم (٤)

«كان لدى المدرسة وقت كاف لتنفيذ برامج وأنشطة طلابية».

أظهرت النتائج أن أعلى نسبة من نسب استجابات المعلمين لمحتوى البند السابق كانت بالرفض وهي (٨١٪)، وهذا يعني أن المعلمين وهم المسؤولون المباشرون عن إفادة الطلبة حين يوجهونهم تربوياً من خلال البرامج والأنشطة الدراسية التي تؤدي إلى إكسابهم نوعيات من السلوك المرتقب قد أكدوا أن الطلبة قد فقدوا هذه الفرصة خلال تطبيق الخطة الدراسية الانتقالية. أما الدلالة الإحصائية لمحتوى هذا البند فكانت عند المستوى (٠,٨١٦).

ثانياً: الفرضية الثانية:

«أثرت الخطة الدراسية الانتقالية لوزارة التربية ٩١-١٩٩٢ بدمج سنتين دراسيتين مع بعضهما سلباً في الجوانب التحصيلية من وجهات نظر إداريي المدارس والمعلمين».

يلاحظ من نتائج الإجابات العامة لأفراد العينة من المعلمين (ذكوراً وإناثاً) على محتوى البنود الخاصة بالفرضية الثانية أنه لم تسجل فروقات واضحة بين المعلمين والمعلمات على ذلك المحتوى حيث جاءت الدلالة الإحصائية العامة الخاصة بذلك بمعدل (٠,٠٨٠٠٨)، فقد اتفقت إجابات المعلمين والمعلمات على جميع البنود الخاصة بهذه الفرضية، وهي اثنا عشر بنداً ما عدا البند رقم (٤) الذي تم إلغاؤه قبل التحليل الإحصائي لعدم قناعة الباحث بجدواه. ويفسر

الباحث اتفاق المعلمين والمعلمات على هذه الفرضية بأنهم الفئة الأقرب للمشكلات أو الصعوبات التحصيلية التي ظهرت أو سوف تظهر على الطلبة من جراء تطبيق الخطة الدراسية الانتقالية التي يعتقد الباحث أنه لم يتم تطبيقها بالشكل الصحيح من حيث الظروف المحيطة والإمكانات وتجاوب الطلبة والمعلمين أو حماستهم لإنجاحها. وفيما يلي تفصيل للبنود الدالة:

١- الإداريون:

«لم يسأل الإداريون عن الجوانب التحصيلية حيث ترك ذلك للمعلمين أصحاب العلاقة المباشرة».

٢- المعلمون:

جاءت البنود رقم ١، ٢، ٣، ٥، ٦، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٢ متفقة مع الفرضية الثانية للدراسة، ويتضح ذلك كما يلي:

- بند رقم (١)

«هناك انعكاس سلبي لتطبيق الخطة الدراسية الحالية على النواحي التحصيلية».

يتضح من نتائج تحليل البند السابق أن نسبة كبيرة من المعلمين والمعلمات وهي (٧٢٪) قد أقرت بأنها توافق على ذلك، وهذا يعني أمراً خطيراً يجب الانتباه إليه مستقبلاً حيث إن الوزارة مسؤولة مباشرة عن ارتفاع أو انخفاض اكتساب الطلبة للتحصيل العلمي المطلوب، ومن الواضح أن تأثر التحصيل الدراسي كان بسبب تطبيق الخطة الحالية في نظر المعلمين بما احتوت عليه من تركيز أو تسرع أو حذف للمواد الدراسية المعمول بها في العادة، وطلبة الكويت وهم الذين حرموا من مواصلة تعليمهم نهائياً خلال الاحتلال، أو من تأثروا نفسيا بهذه المحنة فلم تتهيأ لهم الظروف المناسبة للتعليم، هؤلاء كانوا في أمس الحاجة إلى تعويض ما فاتهم بعد الاحتلال لمسايرة أقرانهم في الدول الأخرى. وقد جاءت الدلالة الإحصائية لهذا البند عند المستوى (٠,٦٢٧).

- **بند رقم (٢)**

«تتصف الخطة الدراسية الحالية بالاستعجال في توصيل المعلومات للطلبة».

أجابت نسبة كبيرة من المعلمين والمعلمات بالموافقة على محتوى البند السابق، فقد جاءت النسبة (٨٥٪) وهى أعلى نسبة بين النسب الأخرى لتؤكد سلبية من سلبيات تطبيق الخطة على أحد الجوانب التحصيلية، وهو ما افترضه الباحث في الفرضية الثانية. أما الدلالة الإحصائية فقد جاءت عند المستوى (٠,٧٥٢).

- **بند رقم (٣)**

«تسبب الخطة الدراسية الحالية إرهاقاً للطلبة في استيعاب ما يدرس لهم».

أجاب المعلمون والمعلمات بالموافقة الشديدة على محتوى البند السابق، فقد جاءت نسبة (٨٥٪) وهي أعلى نسبة ظهرت بين النسب الأخرى لتعكس رأي المعلمين في ذلك وهو دليل آخر على سلبية من سلبيات تطبيق الخطة الدراسية على أحد الجوانب التحصيلية حيث إنهم واجهوا متاعب كثيرة في ملاحظة ما يطلب منهم وربما أدى ذلك إلى عدم التركيز في اكتساب المعلومات أو مجرد الحفظ دون اكتساب الجيد لما تلقوه من معلومات. أما الدلالة الإحصائية لإجابات المعلمين على محتوى هذا البند فكانت عند المستوى (٠,٠٨٥).

- **بند رقم (٥)**

«من المحتمل أن تساعد الخطة الدراسية الحالية الطلبة على النجاح بسهولة».

وجد من استجابة المعلمين لمحتوى البند السابق أن نسبة (٥٣٪) قد وافقت بشكل أقوى من استجاباتها للاختيارات الأخرى، مما يعكس نتيجة سلبية خطيرة من الناحية التعليمية والتربوية على السواء، وقد يرجع رأي المعلمين هذا إلى ما لاحظوه من حذف كثير من المواضيع التي كانت مقررة سابقاً. وقد أكدت

الدلالة الإحصائية عند مستوى (٠,٣١٠) بأنه ليس هناك فرق بين إجابات المعلمين والمعلمات حول محتوى هذا البند.

- بند رقم (٦)

«يشعر المعلمون بالرضا من نتائج الطلبة التحصيلية لتطبيق الخطة الحالية».

لقد كشفت نتائج تحليل هذا البند، أن نسبة (٦٣٪) وهي أعلى نسبة بين النسب الأخرى التي لم توافق على محتواه، مما يعطي مؤشراً واضحا على عدم الكفاية في اكتساب الطلبة في مدارس التعليم العام للجوانب التحصيلية خلال تطبيق الخطة الانتقالية، مما يستدعي إيجاد العلاج المناسب لهذه السلبية مستقبلاً، وقد كشفت الدلالة الإحصائية التي جاءت بمستوى (٠,٢٦٩) أن كلاً من المعلمين والمعلمات يتفقون على محتوى هذا البند.

- بند رقم (٧)

«نظام التقويم المعتمد للخطة الدراسية الحالية مناسب ولا يؤثر في مستويات الطلبة».

أتت استجابة المعلمين بالرفض بنسبة (٥٣٪)، مما يؤيد إحدى فرضيات الدراسة الأساسية، ويوضح أن للخطة الدراسية الانتقالية تأثيراً سلبياً في الجوانب التحصيلية. وبما أن «التقويم التربوي» من أهم مدخلات العملية التعليمية التي تؤثر في سلامة المخرجات المنشودة، فإن عدم موافقة المعلمين على أسلوب التقويم الذي اتخذ لقياس محتويات الخطة الدراسية المعنية يحتم البحث عن سبل علاجية تعويضية في المستقبل. وقد جاءت الدلالة الإحصائية لهذا البند عند مستوى (٠,٥٦٥).

- بند رقم (٨)

«يمكن الاعتماد على تقويم الخطة الدراسية الحالية لإعطاء صورة صحيحة عن مستويات الطلبة الحقيقية».

أتت استجابة المعلمين لمحتوى البند السابق لتؤكد نتيجة البند السابق، رقم(٧)، حيث أقر المعلمون عدم موافقتهم بنسبة (٦٥٪) على أنه يمكن الاعتماد على تقويم الخطة الدراسية كدليل على المستوى الحقيقي للطلبة، وهو دليل آخر على عدم مناسبة أساليب التقويم التي استخدمت خلال تطبيق الخطة لقياس مستويات الطلبة الحقيقية، وقد جاءت الدلالة الإحصائية لهذا البند عند المستوى (٠,٧٧٧).

- بند رقم (٩)

«إلغاء بعض المواضيع الدراسية التي كانت تدرس سابقاً أثر في مستويات الطلبة هذا العام».

جاءت نسبة (٦٠٪) من المعلمين والمعلمات موافقة لمحتوى البند السابق، وهذا دليل آخر على الآثار السلبية التي ظهرت من تطبيق الخطة الانتقالية على الجوانب التحصيلية، حيث إن إلغاء بعض المواضيع وكما ترى فئة المعلمين قد كان له علاقة بانخفاض مستوى الطلبة مما يستدعي إيجاد التعويض المناسب الذي يجب أن يقدم لهم في السنوات القادمة. وكما أكدنا سابقاً، فإن أبناء المجتمع الكويتي لا بد أن يستفيدوا من مخرجات الاحتلال البغيض، لذلك فإن اختيار المواضيع المقررة عليهم لا بد أن يتناسب مع هذه الحاجة والمطلب الاجتماعي المهم. وقد جاءت الدلالة الإحصائية لمحتوى هذا البند عند المستوى (٣٦٥٪).

- بند رقم (١٠)

«التركيز الزمني القصير للفترتين الدراسيتين أحدث إرباكاً في تدريس المواد».

أظهرت عينة الدراسة من المعلمين من الجنسين موافقة لمحتوى هذا البند بنسبة (٧٢٪) وهي أعلى نسبة بين النسب الأخرى على أن التركيز في ضغط المواد ودمج فترتين دراسيتين أحدث إرباكاً في تدريس المواد، وهذا أمر طبيعي ومتوقع فحين يشعر المعلم بقصر الوقت الممنوح له فإن ذلك يسبب القلق والارتباك وعدم الاطمئنان في تقديم الجيد من التعليم وهذا على أقل تقدير يكون

غير مقصود من المعلم نفسه، إنما بسبب الظروف المحيطة، أما الدلالة الإحصائية لهذا البند فكانت عند المستوى (٠,٠١٢).

- بند رقم (١١)

«من المعتقد أن تطبيق الخطة الدراسية الحالية بهذ الصورة سوف يؤدي إلى ضعف مستوى الطلبة في الدراسة مستقبلاً».

سأل البند السابق عن أمر جوهري واحترازي، فقد سئل المعلمون عما إذا كان الطلبة سوف يتأثرون سلباً بسبب تطبيق الخطة الدراسية الانتقالية في المستقبل، وهو سؤال مباشر، وقد أظهر المعلمون استجابة كبيرة للاختيار «أوافق» بنسبة (٧٣٪)، وهي أعلى النسب التي سجلت. ومع التذكير بالظروف الصعبة والحتمية التي واجهت المجتمع الكويتي بعد الاحتلال والتي دعت المسؤولين إلى اتخاذ قرار هذه الخطة، إلا أن الباحث يشير هنا إلى فرضية الدراسة التي تنبأت بالتأثير السلبي لتطبيق الخطة الدراسية على الجوانب التحصيلية عند الطلبة مما يستدعي شدة الانتباه لهذه النتيجة ومعالجة القصور مستقبلاً، وقد كانت الدلالة الإحصائية لهذا البند عند مستوى (٠,٠١٧).

- بند رقم (١٢)

«قلل تطبيق الخطة الدراسية الحالية من درجة التفاعل والمشاركة بين المدرس والتلميذ في الفصل».

يدرك التربويون قبل غيرهم أهمية مشاركة الطلبة لمعلمهم في الفصل حيث يشكل الطالب المحور الأساسي في العملية التربوية، وقد أجاب المعلمون (عينة الدراسة) بنسبة (٦٠٪) بالموافقة على أن الفرص لم تكن كافية للطلبة بأن يشاركوا بما فيه الكفاية في الفصل خلال تطبيق الخطة الدراسية الانتقالية مما ضيع عليهم بلا شك الاستفادة المطلوبة التي تعودوا عليها خلال السنوات الماضية، وقد كانت الدلالة الإحصائية لهذا البند عند مستوى (٠,٠٢٧).

ثالثاً: الفرضية الثالثة:

«أثرت الخطة الدراسية الانتقالية لوزارة التربية ٩١-١٩٩٢ بدمج عامين دراسيين مع بعضهما سلباً في الجوانب الإدارية من وجهات نظر إداريي المدارس والمعلمين».

يلاحظ أيضاً أن كلاً من الإداريين والمعلمين قد جاءت إجاباتهم موافقة للفرضية السابقة بشكل عام التي تفترض التأثير السلبي للخطة في النواحي الإدارية.

فقد جاءت إجابات الإداريين على بنود هذه الفرضية ذات دلالة (٠,٥٦٩٦٢) كما جاءت إجابات المعلمين أيضاً ذات دلالة (٠,١٧٥٧٣) مما يعني أنه لم تسجل فروقات واضحة بين إجابات كل من الفئتين إلا في بعض البنود التي لم تتوافق مع هذه الفرضية (غير دالة) وهي عند الإداريين البنود (١، ٢، ٤، ٨) وعند المعلمين البنود (١، ٢، ٣، ٥، ٧، ٨، ١١، ١٢) وسوف يكتفي الباحث بعرض وتفسير البنود ذات الدلالة الإحصائية التي توافقت مع الفرضية، أما البقية فلم يتم التعرض لها وفيما يلي تفصيل للبنود الدالة:

١- الإداريون:

جاءت البنود رقم ٣، ٥، ٦، ٧، ٩، ١٠، ١١، ١٢ في الجزء المخصص للجوانب الإدارية في استبانة الإداريين متفقة مع الفرضية الثالثة للدراسة، ويتضح ذلك كما يلي:

- بند رقم (٣)

«يعتبر قرار العمل بنظام الفترتين الدراسيتين لهذا العام قراراً متسرعاً».

أظهرت النتائج أن نسبة (٥٨٪) من الإداريين وهي النسبة الأعلى التي وافقت على أن قرار الدمج بين فترتين دراسيتين كان قراراً متسرعاً، وحسب ما هو معروف عن ظروف تطبيق الخطة الانتقالية بدمج سنتين دراسيتين معاً، فإن قرار اتخاذه كان قراراً سياسياً بالدرجة الأولى بناء على رغبة السلطات

العليا في البلاد تمشياً مع الظروف التي فرضها العدوان العراقي الغاشم، حيث رأت القيادة التربوية أن أفضل البدائل المطروحة لتعويض الطلبة عن السنة الدراسية التي ضاعت عليهم أن يتم دمج سنتين معاً، ويعتقد الباحث أن النتيجة التي ظهرت حين الإجابة عن هذا البند كانت متوقعة وطبيعية توضح كيف أن القرارات الإدارية يمكن أن تتأثر من حيث نوعيتها حسب الوسط المحيط والظروف الآنية التي تساير اتخاذ هذا القرار وهذا يتفق مع ما أشار إليه (مرسي ١٩٨٩).

- بند رقم (٥)

«سبب تطبيق الخطة الحالية زيادة متابعة أعمال المعلمين في أعمالهم».

فقد دلت النتائج على أمر إيجابي وهو أن الإداريين أجابوا بالموافقة بنسبة (٥٥٪) على محتوى البند، ويعتبر الباحث هذه النتيجة أمراً طبيعياً ومتوقعاً لأن تلك الخطة الدراسية التي طبقت غير طبيعية وتحتاج إلى زيادة المتابعة على من يقومون بتطبيقها. وقد جاء مستوى الدلالة الإحصائية لإجابات الإداريين عند المستوى (٠,١٢٣).

- بند رقم (٦)

«من آثار تطبيق الخطة الحالية زيادة التدخل في أعمال المعلمين».

دلت النتائج على أن نسبة كبيرة من الإداريين توافق على محتوى البند السابق بنسبة (٧١٪) وهو أمر يعتبر من الناحية الإدارية متوقعاً ومطلوباً في حالة الأزمات مثلما مر على الكويت، ولو كان ذلك ربما يكون غير مقبول من وجهات نظر المعلمين أنفسهم الذين تعودوا في السنوات الاعتيادية على منحهم الثقة الكافية وعدم التدخل المرهق في أعمالهم التي يقومون بها. وقد جاء مستوى الدلالة الإحصائية لإجابات الإداريين هنا عند المستوى (٠,١٣٠).

- **بند رقم (٧)**

«بسبب تطبيق الخطة الحالية، لا أجد متسعاً من الوقت لمشاركة المعلمين في اتخاذ القرارات المدرسية».

لقد كشفت الإجابة عن محتوى هذا البند عن أمر سلبي من الناحية الإدارية، حيث أجابت نسبة كبيرة من الإداريين (نظار ووكلاء) (٦٠٪) بأنهم يوافقون على محتوى البند السابق، وهذا راجع إلى ضيق الوقت والسرعة، والتركيز في تنفيذ الأعمال الروتينية مما انعكس على جودة القرارات المدرسية على أو في احتمال، وجاء مستوى الدلالة الإحصائية لإجابات الإداريين عند مستوى (٠,٣٥٠).

- **بند رقم (١٠)**

أشعر بأن التمسك بسلطتي الرسمية أفضل وسيلة للتأثير في المعلمين في هذه السنة».

يحذر علماء الإدارة دائماً من التمسك بالسلطة الرسمية بشكل منفرد واعتبارها أفضل وسيلة للتأثير في العاملين في أية مؤسسة، حيث إن هناك بدائل أخرى كاستخدام القيادة الحكيمة وأسلوب العلاقات الإنسانية وغيرها، ولكن يتضح من تحليل نتائج البند أعلاه أن نسبة كبيرة من الإداريين (نظار ووكلاء) أقرت باستخدام السلطة الرسمية خلال تطبيق الخطة الانتقالية، حيث جاءت النسبة (٧٥٪)، وهذا دليل على التأثير السلبي للخطة في أحد الجوانب الإدارية الحساسة. وجاء مستوى الدلالة الإحصائية لهذا البند عند المستوى (٠,١٠٠).

- **بند رقم (١١)**

«أصبح من الضروري زيادة الحوافز للهيئات الإدارية للمدرسة في ظل تطبيق الخطة الدراسية الحالية».

أكدت عينة النظار والوكلاء ذلك من خلال إجابتها بالموافقة على محتوى البند السابق بنسبة (٧٣٪). وإن كان استخدام أنظمة الحوافز مطلوباً في الأحوال

العادية، فإنه أكثر ضرورة في ظروف استثنائية مثل تطبيق الخطة الدراسية الانتقالية التي طبقتها وزارة التربية ٩١-١٩٩٢ وصولاً للأهداف المنشودة من وراء تطبيقها. وقد جاء مستوى الدلالة الإحصائية لهذا البند بقيمة (٠,٥١٣).

- بند رقم (١٢)

«أشعر بالارتياح والرضا الوظيفي بسبب تطبيق الخطة الدراسية الحالية».

أجاب الإداريون بنسبة (٦٣٪) بالموافقة على محتوى البند السابق، وهذا يعني أمراً إيجابياً، ولكن يلاحظ في نفس الوقت أن فئة المعلمين لم توافق على محتوى نفس البند، فقد جاءت إجابتهم الرافضة له بنسبة (٥٧٪) انظر جدول رقم (٦) بند رقم (١٢)، وهذا أمر لافت للنظر ويحتاج إلى تفسير. وفي رأي الباحث أن السبب ربما كان الضغط النفسي والوظيفي الذي تحمله المعلمون خلال تطبيق الخطة الدراسية وهم المعنيون بالدرجة الأولى بتنفيذ خططها، وربما فاق هذا الضغط النفسي والوظيفي عند فئة المعلمين بصورة أكبر من التأثر الذي أصاب به فئة الإداريين. وقد جاء مستوى الدلالة الإحصائية لإجابات الإداريين بقيمة (٠,٦٧٢).

وللاستدلال على التكرارات والنسب المئوية والدلالات الإحصائية التي اتفقت مع فرضيات هذه الدراسة والخاصة بفئة الإداريين، انظر جدول رقم (٣)، جدول رقم (٤).

جدول رقم (٤)
يوضح الفروق بين إجابات الإداريين (نظار ووكلاء) فيما يتعلق بوجهات نظرهم تجاه تأثير الخطة الانتقالية في الجوانب التربوية

الجوانب التربوية	نظار										وكلاء											
	أوافق بشدة		أوافق		لا رأي لي		لا أوافق		لا أوافق بشدة		أوافق بشدة		أوافق		لا رأي لي		لا أوافق		لا أوافق بشدة			
محتوى البند	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	كا٢	درجة الحرية	مستوى الدلالة
كان لدى المعلمين وقت كاف لإكساب التلاميذ بعض الاتجاهات المرغوبة	-	-	٢٠	٢٠,٢	-	-	٣٠	٣٠,٣	٣	٣,٠	٢	٢,٠	١٣	١٣,٣	١	١,٠	٢٦	٢٦,٣	٤	٤,٠	٤,٤٤	٤	٠,٣٤٩
انشغال النظار بالجوانب الإدارية كان على حساب التوجيه التربوي	٧	٧,١	٢٢	٢٢,٢	١	١,٠	١٧	١٧,٢	٦	٦,١	٨	٨,١	٨	١٨,٢	-	-	١٦	١٦,٢	٤	٤,٠	١,٤٠	٤	٠,٨٤٢
كان لدى المدرسة وقت كاف لتنفيذ برامج وأنشطة طلابية	-	-	١٠	١٠,٢	-	-	٣٣	٣٣,٧	٩	٩,٢	١	١,٠	٦	٦,١	٢	٢,٠	٢٤	٢٤,٥	١٣	١٣,٣	٥٨٠	٤	٠,٢١٤

٢ - المعلمون:

جاءت نتائج البنود رقم ٤، ٦، ١٠، ١٣ في الجزء المخصص للجوانب الإدارية في استبانة المعلمين متوافقة مع الفرضية الثالثة للدراسة، ويتضح ذلك كما يلي:

- بند رقم (٤)

«العمل بنظام الفترتين الدراسيتين قرار فيه حكمة كبيرة».

رفض المعلمون بنسبة (٤٦٪) محتوى البند السابق بأن قرار الدمج بين سنتين دراسيتين قرار فيه حكمة كبيرة. وقد كانت الدلالة الإحصائية لهذا البند عند مستوى (٠,٠٩٠).

- بند رقم (٦)

«من الواضح أن ناظر المدرسة أكثر نشاطاً ومتابعة هذا العام».

استجابة المعلمين لمحتوى البند السابق يعكس أيضاً رفضاً لإحدى فرضيات الدراسة، فقد وافقت نسبة كبيرة من المعلمين (٨٠٪) على أن النظار كانوا نشيطين ومتحمسين خلال تطبيق الخطة، ويعتبر الباحث هذه النتيجة أمراً إيجابياً لصالح الخطة الدراسية ويتمنى استمراره كل عام. وكانت الدلالة الإحصائية لهذا البند هي (٠,٥١٢).

- بند رقم (١٠)

«من الضروري زيادة الحوافز للمعلمين في ظل تطبيق الخطة الدراسية الحالية».

عكست استجابة المعلمين لمحتوى البند السابق على أمر لافت للنظر، فقد أجابوا بالموافقة الشديدة على محتواه، وقد جاء ذلك بنسبة (٩٣٪). وكانت الدلالة الإحصائية لهذا البند هي (٠,٦٣٠)، وهذا دليل واضح على أهمية تقديم الحوافز المناسبة لتطبيق مثل هذه الخطة الانتقالية التي قدمتها وزارة التربية خلال

العام الدراسي ٩١-١٩٩٢، وتعليقاً يمكن القول إنه إن كانت فئة الإداريين ترى أهمية الحوافز كما اتضح سابقاً في القسم الخاص بهم، فإن الحوافز في ظل تطبيق الخطة الانتقالية بالنسبة للمدرسين تكون أكثر ضرورة.

- بند رقم (١٣)

«أشعر بالارتياح والرضا الوظيفي بسبب تطبيق الخطة الدراسية الحالية»

سأل البند رقم (١٣) عن أمر مهم جوهري في المجال الإداري التربوي، وهذا الأمر هو ضرورة شعور الموظفين بالرضا الوظيفي. ولكن نتيجة التحليل الإحصائي لمحتوى البند السابق جاءت مخيبة للآمال، فقد رفض المعلمون محتوى البند بنسبة (٥٧٪) وهي أعلى نسبة ظهرت بين النسب الأخرى، وهذا يعني أن جموع المعلمين لم يكونوا بدرجة كافية من الرضا أو الارتياح، وهو شعور قد نتج من تطبيق الخطة الدراسية الانتقالية. والنتيجة السابقة تعكس مؤشراً واضحاً لإحدى سلبيات تطبيق الخطة على جانب مهم من الجوانب الإدارية. أما الدلالة الإحصائية فقد جاءت عند المستوى (٠,٨٣٥).

وللاستدلال على التكرارات والنسب المئوية والدلالات الإحصائية التي اتفقت مع فرضيات الدراسة والخاصة بفئة المعلمين، انظر جدول رقم (٥)، وجدول رقم (٦)، وجدول رقم (٧)، وجدول رقم (٨).

جدول رقم (٥)
يوضح الفروق بين إجابات الإداريين (نظار ووكلاء) فيما يتعلق بوجهات نظرهم تجاه تأثير الخطة الانتقالية في الجوانب الإدارية

الجوانب التربوية	نظار										وكلاء											
	أوافق بشدة		أوافق		لا رأي لي		لا أوافق		لا أوافق بشدة		أوافق بشدة		أوافق		لا رأي لي		لا أوافق		لا أوافق بشدة		كا٢	درجة الحرية	مستوى الدلالة
محتوى البند	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪			
يعتبر قرار العمل بنظام الفترتين الدراسيتين لهذا العام قراراً متسرعاً	٤	٤,١	٢٦	٢٦,٥	٢	٢,٠	١٦	١٦,٣	٥	٥,١	٧	٧,١	٢٠	٢٠,٤	١	١,٠	١١	١١,٤	٦	٦,١	٢,٣١	٤	٠,٦٧٨
سبب تطبيق الخطة الحالية زيادة متابعة أعمال المعلمين في أعمالهم	٢	٢,١	٢٥	٢٥,٨	٢	٢,١	٢	٢٣,٧	١	١,٠	٤	٤,١	٢٢	٢٢,٧	١	١,٠	١٢	١٢,٤	٦	٦,٢	٧,٢٣	٤	٠,١٢٣
من آثار تطبيق الخطة الحالية زيادة التدخل في أعمال المعلمين	٢	٢,٠	٣٦	٣٦,٤	٣	٣,٠	١٢	١٢,١	-	-	٥	٥,١	٢٧	٢٧,٣	-	-	١٢	١٢,١	٢	٢,٠	٧,١١	٤	٠,١٣٠
بسبب تطبيق الخطة الحالية، لا أجد متسعاً من الوقت لمشاركة المعلمين في اتخاذ القرارات المدرسية	٤	٤,٠	٣٠	٣٠,٣	٢	٢,٠	١٥	١٥,٢	٢	٢,٠	٤	٤,٠	١	٢١,٢	-	-	١٦	١٢,١	٥	٥,١	٤,٤٣٣	٤	٠,٣٥٠

تابع جدول رقم (٥)

الجوانب التربوية	نظار										وكلاء											
	أوافق بشدة		أوافق		لا رأي لي		لا أوافق		لا أوافق بشدة		أوافق بشدة		أوافق		لا رأي لي		لا أوافق		لا أوافق بشدة			
محتوى البند	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	كا٢	درجة الحرية	مستوى الدلالة
بتطبيق الخطة الدراسية الحالية، تأثرت سلباً عملية توصيل المعلومات والتوجيهات المستخدمة كل عام.	٤	٤,١	٢٣	٢٣,٧	١	١,٠	٢٠	٢٠,٦	٥	٥,٢	٤	٤,١	٢٠	٢٠,٦	٣	٣,١	١٤	١٤,٤	٣	٣,١	١,٩٤٩	٤	٠,٧٤٤
أشعر بأن التمسك بسلطتي الرسمية أفضل وسيلة للتأثير في المعلمين في هذه السنة.	٨	٨,٢	٣٦	٣٦,٧	-	-	٧	٧,١	٢	٢,٠	٥	٥,١	٢٤	٢٤,٥	٥	٥,١	٨	٨,٢	٣	٣,١	٧,٧٥٧	٤	٠,١٠٠
أصبح من الضروري زيادة الحوافز للهيئات الإدارية بالمدرسة في ظل تطبيق الخطة الدراسية الحالية.	١١	١١,٣	٢٤	٢٤,٧	٢	٢,١	١٤	١٤,٤	-	-	١٣	١٣,٤	٢٣	٢٣,٧	٢	٢,١	٧	٧,٢	١	١,٠	٣,٢٧٢	٤	٠,٥١٣
أشعر بالارتياح والرضا الوظيفي بسبب تطبيق الخطة الدراسية الحالية.	٧	٧,١	٢٥	٢٥,٣	٢,٠	٢,٠	١٧	١٧,٢	٢	٢,٠	٦	٦,١	٢٤	٢٤,٢	-	-	١٣	١٣,١	٣	٣,٠	٢,٣٤٧	٤	٠,٦٧٢

جدول رقم(٦)

يوضح الفروق بين إجابات المعلمين والمعلمات فيما يتعلق بوجهات نظرهم تجاه تأثير الخطة الانتقالية في الجوانب التربوية

الجوانب التربوية	معلمون										معلمات											
	أوافق بشدة		أوافق		لا رأي لي		لا أوافق		لا أوافق بشدة		أوافق بشدة		أوافق		لا رأي لي		لا أوافق		لا أوافق بشدة			
محتوى البند	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	كا٢	درجة الحرية	مستوى الدلالة
من المحتمل أن تساعد الخطة الدراسية الحالية الطلبة على النجاح بسهولة	٢٩	٦,٥	٧٩	١٧,٧	١١	٢,٥	٦٣	٤,١	١٧	٣,٨	٢٧	٦,٠	١٠٠	٢٢,٤	١٠	٢,٢	٩٧	٢١,٧	١٤	٣,١	٤,٧٨٤	٤	٠,٣١٠
يشعر المعلمون بالرضى من نتائج الطلبة التحصيلية لتطبيق الخطة الحالية	٨	١,٨	٦٠	١٣,٥	١١	٢,٥	٨٤	١٨,٩	٣٤	٧,٧	٢	٢,٠	٧٠	١٥,٨	٥	١,١	١٢٢	٢٧,٥	٢٥	٥,٦	٥,١٧٦	٤	٠,٢٦٩
نظام التقويم المعتمد للخطة الدراسية الحالية مناسب ولا يؤثر على مستويات الطلبة	١١	٢,٤	٧٦	١٦,٩	٨	١,٨	٧٩	١٧,٦	٢٦	٥,٨	٨	١,٨	٩٦	٢١,٤	٩	٢,٠	١١١	٢٤,٧	٢٥	٥,٦	٢,٩٥٤	٤	٠,٥٦٥
يمكن الاعتماد على تقويم الخطة الدراسية الحالية لاعطاء صورة صحيحة	٨	١,٨	٥٥	١٢,٤	٨	١,٨	٨٩	٢٠,٠	٣٨	٨,٥	٩	٢,٠	٦٣	١٤,٢	١١	٢,٥	١٢٥	٢٨,١	٣٩	٨,٨	١,٧٦٩	٤	٠,٧٧٧
إلغاء بعض المواضيع الدراسية التي كانت تدرس سابقاً أثر على مستويات الطلبة هذا العام	٣١	٦,٩	٧٨	١٧,٤	١٢	٢,٧	٦٥	١٤,٥	١٤	٣,١	٣٣	٧,٤	٨٢	١٨,٣	١١	٢,٥	١٠٠	٢٢,٣	٢٢	٤,٩	٤,٣١٤	٤	٠,٣٦٥
التركيز الزمني القصير للفترتين الدراسيتين أحدث إرباكا في تدريس المواد	٧٥	١٦,٧	٦٦	١٤,٧	٦	١,٣	٤٥	١٠,٠	٨	١,٨	٦٦	١٤,٧	١١٧	٢٦,١	٢	٠,٤	٥٦	١٢,٥	٨	١,٨	١٢,٧٩٠	٤	٠,٠١٢
من المعتقد أن تطبيق الخطة الدراسية الحالية بهذه الصورة سوف يؤدي إلى ضعف مستوى الطلبة في الدراسة مستقبلاً	٧٥	١٦,٨	٧٨	١٧,٤	٢	٠,٤	٣٣	٧,٤	١١	٢,٥	٦٣	١٤,١	١٠٨	٢٤,٢	٧	١,٦	٦١	١٣,٦	٩	٢,٠	١١,٩٧٢	٤	٠,٠١٧

تابع جدول رقم(٦)

الجوانب التربوية	معلمون										معلمات											
	أوافق بشدة		أوافق		لا رأي لي		لا أوافق		لا أوافق بشدة		أوافق بشدة		أوافق		لا رأي لي		لا أوافق		لا أوافق بشدة			
محتوى البند	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	كا٢	درجة الحرية	مستوى الدلالة
إن لدى المعلمين وقتاً كافياً لإكساب التلاميذ بعض الاتجاهات المرغوبة.	٦	١,٣	٦٨	١٥,٢	٤	٠,٩	٩٢	٢٠,٦	٢٩	٦,٥	٧	١,٦	٦٩	١٥,٥	٥	١,١	١٣٨	٣٠,٩	٢٨	٦,٣	٤,٢٩٦	٤	٠,٣٦٧
انشغال النظار بالجوانب الإدارية كان على حساب التوجيه التربوي.	٢٤	٥,٥	٨٣	١٨,٩	١٧	٣,٩	٦١	١٣,٩	١١	٢,٥	٣٧	٨,٤	١٢٧	٢٨,٩	٢٧	٦,١	٤٣	٩,٨	١٠	٢,٣	١٢,٣٣٥	٤	٠,٠١٥
كان لدى المدرسة وقت كاف لتنفيذ برامج وأنشطة طلابية.	٨	١,٨	٢٨	٦,٣	٣	٠,٧	١٠٩	٢٤,٤	٥١	١,٤	٥	١,١	٣٥	٧,٨	٤	٠,٩	١٣٨	٣٠,٩	٦٥	٤,٦	١,٥٥٩	٤	٠,٨١٦

جدول رقم (٧)

يوضح الفروق بين إجابات المعلمين والمعلمات فيما يتعلق بوجهات نظرهم تجاه تأثير الخطة الانتقالية في الجوانب التحصيلية

الجوانب التربوية	معلمون										معلمات											
	أوافق بشدة		أوافق		لا رأي لي		لا أوافق		لا أوافق بشدة		أوافق بشدة		أوافق		لا رأي لي		لا أوافق		لا أوافق بشدة			
محتوى البند	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	كا٢	درجة الحرية	مستوى الدلالة
هناك انعكاس سلبي لتطبيق الخطة الدراسية الحالية على النواحي التحصيلية للطلبة.	٤٣	٩,٧	١٠٠	٢٢,٦	٩	٢,٠	٣٩	٨,٨	٦	١,٤	٥٣	١٢,٠	١٢٤	٨,٠	٧	١,٦	٥٨	٣,١	٤	٠,٩	٢,٥٩٦	٤	٠,٦٢٧
تتصف الخطة الدراسية الحالية بالاستعمال في توصيل المعلومات للطلبة.	٧٥	١٦,٨	٩٢	٢٠,٦	١	٠,٢	٢٥	٥,٦	٦	١,٣	٩٧	٢١,٧	١١٧	٢٦,٢	١	٠,٢	٣٠	٦٧	٣	٠,٧	١,٩١٠	٤	٠,٧٥٢
تسبب الخطة الدراسية الحالية إرهاقاً للطلبة في استيعاب ما يدرسون.	٨٧	١٩,٤	٧٧	١٧,١	٢	٢	٢٧	٦,٠	٧	١,٦	١١٠	٢٤,٥	١١١	٣٤,٧	٢	٠,٤	٢٥	٥,٦	١	٠,٣	٨,١٦٠	٤	٠,٠٨٥
قلل تطبيق الخطة الدراسية من درجة التفاعل والمشاركة بين المدرس والتلميذ في الفصل.	٤٤	٩,٨	٩٣	٢٠,٨	٦	١,٣	٤٤	٩,٨	١٢	٢,٧	٣٦	٨,٠	١٠٢	٢٢,٨	٦	١,٣	٨٦	١٩,٢	١٩	٤,٣	١٠,٩٢٠	٤	٠,٠٢٧

جدول رقم (٨)

يوضح الفروق بين إجابات المعلمين والمعلمات فيمام يتعلق بوجهات نظرهم تجاه تأثير الخطة الانتقالية في الجوانب الإدارية

الجوانب التربوية	معلمون								معلمات									
	أوافق بشدة		أوافق		لا رأي لي		لا أوافق		لا أوافق بشدة		أوافق بشدة		أوافق		لا رأي لي		لا أوافق		لا أوافق بشدة				
محتوى البند	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	كا٢	درجة الحرية	مستوى الدلالة
العمل بنظام الفترتين الدراسيتين قرار فيه حكمة كبيرة	٢٢	٤,٩	٥٧	١٢,٨	٢٥	٥,٦	٦١	١٣,٧	٣٣	٧,٤	٢٣	٥,٢	٨٨	١٩,٨	٢٥	٥,٦	٨٨	١٩,٨	٢٣	٥,٢	٨,٠٣٠	٤	٠,٠٩٠
من الواضح أن ناظر المدرسة أكثر نشاطا ومتابعة هذا العام	٥٨	١٣,٢	٩٣	٢١,١	١٤	٣,٢	٢٣	٥,٢	٧	١,٦	٧٤	١٦,٨	٢٤	٢٨,٢١	٢١	٤,٨	١٧	٣,٩	٩	٢,٠	٣,٢٧٨	٤	٠,٥١٢
من الضروري زيادة الحوافز للمعلمين في ظل تطبيق الخطة الدراسية الحالية	١٢٢	٢٧,٢	٦٨	١٥,١	٦	١,٣	٤	٠,٩	-	-	١٤٤	٣٢,١	٨٤	١٨,٧	١١	٢,٤	٩	٢,٠	١	٠,٢	٢,٥٨٠	٤	٠,٦٣٠
أشعر بالارتياح والرضا الوظيفي بسبب تطبيق الخطة الدراسية الحالية	١٦	٣,٦	٥٥	١٢,٢	١٠	٢,٢	٨٥	١٨,٩	٣٤	٧,٦	٢٤	٥,٣	٧٨	١٧,٤	١١	٢,٤	٩٦	٢١,٤	٤٠	٨,٩	١,٤٤٩	٤	٠,٨٣٥

الخلاصة:

وهكذا تشير نتائج الدراسة إلى جملة من التوصيات، لعل من أبرزها:

أولاً: ما يخص الجوانب التربوية:

١ ـ الاهتمام بالنواحي التربوية لدى الطلبة وعدم إغفالها حتى في الظروف غير العادية من مثل ظروف تطبيق الخطة الانتقالية ٩١/١٩٩٢ لأنها أساس العمل التعليمي وركيزة من ركائزه. ومن مثل هذا إكسابهم الاتجاهات والقيم والعادات والتقاليد المرغوبة، وتحقيق التنشئة الاجتماعية الصالحة من اعتماد على النفس وإيثار للآخرين وتحمل للمسئولية وقدرة على اتخاد القرارات.. إلخ.

٢ ـ اكتشاف الممارسات التربوية والسلوكية الخاطئة التي تصدر عن الطلبة والتي قد يكون لها علاقة بالظروف الخاصة التي مرت بالكويت خلال وبعد الاحتلال العراقي الغاشم والتي انعكست على ممارساتهم الشخصية والعامة، ومن ثم إيجاد العلاج المناسب لها.

٣ ـ إن تبني المناهج الدراسية الجديدة في المستقبل يبنى على احتياجات المجتمع الكويتي في ضوء ما أفرزه الاحتلال البغيض وذلك لتدعيم القيم الجيدة التي اكتسبها أبناؤه من قبل التعاون والإيثار والاعتماد على النفس والنشاط وغيرها.

ثانياً: ما يخص الجوانب التحصيلية:

١ ـ اكتشاف آثار الانعكاسات السلبية لتطبيق الخطة الدراسة الانتقالية لوزارة التربية ٩١ - ١٩٩٢ على الجوانب التحصيلية لطلبة التعليم العام وعدم التراخي في معالجتها لما لها من تأثير مباشر في تحصيلهم الدراسي في النواحي اللاحقة ويمكن تحقيق ذلك من خلال دراسة متخصصة يعدها المتخصصون على أن تستمر لأكثر من عام دراسي لاكتشاف التأثير الحقيقي في الجوانب التحصيلية.

٢ ـ طمأنة المجتمع الكويتي من خلال الإعلام التربوي الفعال الذي يقوم

بشرح إفرازات تطبيق الخطة الدراسية الانتقالية خاصة ما يتعلق بالجوانب التحصيلية لدى الطلبة.

٣ ـ معرفة توجهات وآراء الإدارات المدرسية والمعلمين بعد انتهاء تطبيق الخطة الدراسية الانتقالية للاستفادة منها في معالجة آثارها السلبية في الجوانب التحصيلية.

٤ ـ التأكد من صلاحية التقويم التربوي الذي عمل به خلال الخطة الدراسية الانتقالية ومن ثم تصحيحه لما وجد من سلبيات في قياس التحصيل الدراسي لدى الطلبة.

٥ ـ دراسة أثر إلغاء الموضوعات الدراسية من خطط الدراسة في مدارس التعليم العام خلال تطبيق الخطة الدراسية الانتقالية في التحصيل الدراسي وتعويض الطلبة عما يحتاجون إليه من هذه الموضوعات في السنوات اللاحقة.

٦ ـ اكتشاف جوانب الضعف الدراسي عند الطلبة الذي ربما نتج بسبب تطبيق الخطة الدراسية الانتقالية وتشخيص هذا الضعف ومعالجته في المستقبل.

ثالثاً: ما يخص الجوانب الإدارية:

١ ـ ضرورة التأني في دراسة القرارات التربوية المهمة مع أهمية الحرص على مشاركة العاملين في الميدان أو من ينوب عنهم في دراستها وصولا إلى نوعية جيدة من هذه القرارات.

٢ ـ ضرورة الحرص على إشراك المدرسين في القرارات المدرسية في جميع الظروف، لأنهم ركيزة العمل وسبيل نجاحه.

٣ ـ أكد العمل الإداري المدرسي خلال الخطة الانتقالية على عدم الإفراط في التمسك بالسلطة الرسمية الممنوحة لمدراء المدارس ومساعديهم ذلك للسلبيات التي تنجم عن ذلك في إدارة المدارس.

٤ ـ هناك ضرورة ماسة لتقديم واستخدام الحوافز المادية والمعنوية للإدارات المدرسية خاصة في وجود العقبات والمشكلات، مما يساعد في التقليل منها ويسرع في الوصول إلى الأهداف المنشودة، ويحقق الرضا الوظيفي للعاملين، وهو ما كان مطلوباً بشكل كبير خلال تطبيق الخطة الانتقالية.

٥ ـ السعي إلى تحقيق الرضا الوظيفي للمدرسين من خلال البحث عن

الحلول لمشكلاتهم والعمل بالأساليب القيادية المقبولة خاصة في الأزمات والظروف الصعبة.

رابعاً: توصيات عامة:

١ ـ كشفت نتائج الدراسة عن عدة آثار سلبية للخطة الدراسية الانتقالية التي طبقت في الكويت كما استدعته الظروف الحتمية حينذاك. وعليه فإن الأمانة تستدعي أن يجتهد المسئولون والمعنيون في وزارة التربية بحصر هذه الآثار تباعاً من خلال البحث العلمي أو المتابعة والملاحظة، ثم وضع البرامج والخطط الكفيلة بالقضاء عليها نهائياً أو التقليل منها قدر الإمكان.

٢ ـ تستدعي الأمانة كذلك أن تستحث إدارات المدارس أولياء الأمور على المشاركة في اكتشاف الممارسات التربوية أو النفسية السلبية لأبنائهم، وحصر جوانب الضعف الدراسي لديهم للعمل على معالجتها.

٣ ـ لعل نتائج هذه الدراسة تستثير الباحثين على إجراء مزيد من البحث والتقصي عن جوانب تربوية وتعليمية أخرى تتعلق بتطبيق الخطة الدراسية الانتقالية للاستفادة من إيجابياتها وسلبياتها الملحوظة.

الملاحق

١ - الأداة الخاصة بالإداريين (نظار ووكلاء).

٢ - الأداة الخاصة بالمعلمين والمعلمات.

أولاً: الرجاء استكمال المعلومات الآتية بالتأثير بعلامة (√) أمام الاختيار المطلوب باستكمال الفراغ.

١ - الوظيفة: أ - ناظر ب - وكيل ج - معلم

٢ - الجنس: أ - ذكر ب - أنثى

٣ - المرحلة الدراسية: أ - ابتدائي ب - متوسط ج - ثانوي
د - مشتركة / متوسط وثانوي

٤ - المنطقة التعليمية التابع لها: أ - العاصمة ب - حولي ج - الفروانية
د - الأحمدي هـ - الجهراء

ثانياً: تأثير تطبيق الخطة الدراسية الانتقالية في الجوانب التربوية.

** (نظار ووكلاء) الرجاء التأشير بعلامة (√) تحت الاختيار المناسب من الاختيارات الخمسة.

البند	أوافق بشدة	أوافق	لا رأي لي	لا أوافق	لا أوافق على الإطلاق	للترميز خاص بالحاسب الآلي
١ - تعاون البيت مع المدرسة كان ملحوظاً خلال الفترة الأولى من تطبيق الخطة						
٢ - كان لدى المعلمين وقت كاف لإكساب التلاميذ بعض الاتجاهات المرغوبة						
٣ - انشغال النظار بالجوانب الإدارية كان على حساب التوجيه التوبوي						
٤ - كان لدى المدرسة وقت كاف لتنفيذ برامج وأنشطة طلابية						
٥ - تزايد أعباء المعلمين كان على حساب قيامهم بدورهم التربوي أمام التلاميذ						
٦ - التركيز على النواحي التحصيلية كان على حساب سلوك التلاميذ وإكسابهم قيماً اجتماعية مرغوبة						
٧ - كان لتطبيق الخطة الحالية دور بارز في تعزيز المشاعر الوطنية						
٨- من أهداف الخطة الدراسية الحالية البارزة تعلم الطلبة لمعاني التحدي والصمود بعد الأزمات						
٩ - من الاعتبارات المهمة التي بنيت عليها الخطة الدراسية الحالية الاستفادة إيجابياً من إفرازات الأزمة						
١٠ - يستطيع الطلبة اكتساب مفاهيم تربوية وسلوكية من وراء تطبيق الخطة الدراسية الحالية						
١١ - يحرص القائمون على تطبيق الخطة الحالية على الاهتمام بالجوانب التربوية						
١٢ - يتأثر اكتساب الطلبة للمفاهيم التربوية والسلوكية بسبب انشغالهم بالأمور التحصيلية						

ثالثاً: تأثير تطبيق الخطة الدراسية الانتقالية على الجوانب الإدارية

* نظار ووكلاء المدارس

البند	أوافق بشدة	أوافق	لا رأي لي	لا أوافق	لا أوافق على الإطلاق	للتزميز خاص بالحاسب الآلي
١ - تطبيق الخطة الدراسية الحالية يتعارض مع الأهداف العامة للتربية في الكويت						
٢ - الأهداف الآنية من الخطة الدراسية واضحة في أذهان الإداريين (نظار ووكلاء)						
٣ - يعتبر قرار العمل بنظام الفترتين الدراسيتين لهذا العام قراراً متسرعاً						
٤ - العمل بنظام الفترتين الدراسيتين قرار فيه حكمة كبيرة						
٥ - سبب تطبيق الخطة الحالية زيادة متابعة أعمال المعلمين في أعمالهم						
٦ - من آثار تطبيق الخطة الدراسية الحالية زيادة التدخل في أعمال المعلمين						
٧ - بسبب تطبيق الخطة الحالية، لا أجد متسعاً من الوقت لمشاركة المعلمين في اتخاذ القرارات المدرسية						
٨ - أشعر أنني بحاجة إلى زيادة الإشراف والمتابعة لأعمال المعلمين في هذه السنة						
٩ - بتطبيق الخطة الدراسية الحالية تأثرت سلباً عملية توصيل المعلومات والتوجيهات المستخدمة كل عام						
١٠ - أشعر بأن التمسك بسلطتي الرسمية أفضل وسيلة للتأثير في المعلمين في هذه السنة						
١١ - أصبح من الضروري زيادة الحوافز للهيئات الإدارية للمدرسة في ظل تطبيق الخطة الدراسية الحالية						
١٢ - أشعر بالارتياح والرضى الوظيفي بسبب تطبيق الخطة الدراسية الحالية						

رابعاً: تأثير تطبيق الخطة الدراسية الانتقالية على الجوانب التربوية

** (المعلمون) الرجاء التأشير بعلامة (√) تحت الاختيار المناسب من الاختيارات الخمسة

البند	أوافق بشدة	أوافق	لا رأي لي	لا أوافق	لا أوافق على الإطلاق	للترميز خاص بالحاسب الآلي
١ - تعاون البيت مع المدرسة كان ملحوظاً خلال الفترة الأولى من تطبيق الخطة						
٢ - كان لدى المعلمين وقت كاف لإكساب التلاميذ بعض الاتجاهات المرغوبة						
٣ - انشغال النظار بالجوانب الإدارية كان على حساب التوجيه التربوي						
٤ - كان لدى المدرسة وقت كاف لتنفيذ برامج وأنشطة طلابية						
٥ - تزايد أعباء المعلمين كان على حساب قيامهم بدورهم التربوي أمام التلاميذ						
٦ - التركيز على النواحي التحصيلية كان على حساب سلوك التلاميذ وإكسابهم قيماً اجتماعية مرغوبة						
٧ - كان لتطبيق الخطة الحالية دور بارز في تعزيز المشاعر الوطنية						
٨ - من أهداف الخطة الدراسية الحالية البارزة تعلم الطلبة لمعاني التحدي والصمود بعد الأزمات						
٩ - من الاعتبارات المهمة التي بنيت عليها الخطة الدراسية الحالية الاستفادة إيجابياً من إفرازات الأزمة						
١٠ - يستطيع الطلبة اكتساب مفاهيم تربوية وسلوكية من وراء تطبيق الخطة الدراسية الحالية						
١١ - يحرص القائمون على تطبيق الخطة الحالية على الاهتمام بالجوانب التربوية						
١٢ - يتأثر اكتساب الطلبة للمفاهيم التربوية والسلوكية بسبب انشغالهم بالأمور التحصيلية						

خامساً: تأثير تطبيق الخطة الدراسية على النواحي التحصيلية للطلبة:

** (المعلمون) الرجاء التأشير (√) تحت الاختيار المناسب من الاختيارات الخمسة.

البند	أوافق بشدة	أوافق	لا رأي لي	لا أوافق	لا أوافق على الإطلاق	للترميز خاص بالحاسب الآلي
١ - هناك انعكاس سلبي لتطبيق الخطة الدراسية الحالية على النواحي التحصيلية للطلبة						
٢ - تتصف الخطة الدراسية الحالية بالاستعجال في توصيل المعلومات للطلبة						
٣ - تسبب الخطة الدراسية الحالية إهارقاً للطلبة في استيعاب ما يدرس لهم						
٤ - تأثرت مستويات التحصيل الدراسي بسبب تطبيق الخطة الدراسية الحالية						
٥ - من المحتمل أن تساعد الخطة الدراسية الحالية الطلبة على النجاح بسهولة						
٦ - يشعر المعلمون بالرضى من نتائج الطلبة التحصيلية لتطبيق الخطة الحالية						
٧ - نظام التقويم المعتمد للخطة الدراسية الحالية مناسب ولا يؤثر في مستويات الطلبة						
٨ - يمكن الاعتماد على تقويم الخطة الدراسية الحالية لإعطاء صورة صحيحة عن مستويات الطلبة الحقيقية						
٩ - إلغاء بعض المواضيع الدراسية التي كانت تدرس سابقاً أثر على مستويات الطلبة هذا العام						
١٠ - التركيز الزمني القصير للفترتين الدراستين أحدث إرباكاً في تدريس المواد						
١١ - من المعتقد أن تطبيق الخطة الدراسية الحالية بهذه الصورة سوف يؤدي إلى ضعف مستوى الطلبة في الدراسة مستقبلاً						
١٢ - قلل تطبيق الخطة الدراسية الحالية من درجة التفاعل والمشاركة بين المدرس والتلميذ في الفصل						
١٣ - أحدث تطبيق الخطة الدراسية الحالية مشكلات بين البيت والمدرسة حول النتائج التحصيلية للطلبة						

سادساً: تأثير الخطة الدراسية على الجوانب الإدارية:

** المعلمون:

البند	أوافق بشدة	أوافق	لا رأي لي	لا أوافق	لا أوافق على الإطلاق	للترميز خاص بالحاسب الآلي
١ - تطبيق الخطة الدراسية الحالية يتعارض مع الأهداف العامة للتربية في الكويت						
٢ - الأهداف الآنية من الخطة الدراسية واضحة في أذهان المعلمين						
٣ - يعتبر قرار العمل بنظام الفترتين الدراسيتين لهذا العام قراراً متسرعاً						
٤ - العمل بنظام الفترتين الدراسيتين قرار فيه حكمة كبيرة						
٥ - أشعر بأن النمط القيادي المستخدم من قبل ناظر المدرسة قد تغير سلباً هذه السنة						
٦ - من الواضح أن ناظر المدرسة أكثر نشاطاً ومتابعة هذا العام						
٧ - أرى أن عدد مرات اجتماع ناظر المدرسة بالمعلمين غير كاف						
٨ - أشعر أن الناظر يميل إلى استخدام النمط القيادي التسلطي الذي يعتمد على عدم السماح للمعلمين بالمشاركة وإبداء الرأي في هذه السنة						
٩ - أشعر بانخفاض الروح المعنوية بين المعلمين بسبب تطبيق الخطة الدراسية الحالية						
١٠ - من الضروري زيادة الحوافز للمعلمين في ظل تطبيق الخطة الدراسية الحالية						
١١ - تحرص الإدارة المدرسية على إيصال المعلومات والتوجيهات الخاصة بتطبيق الخطة الدراسية						
١٢ - أرى أن المعلومات والتوجيهات أو التعاميم الخاصة بالخطة الدراسية الحالية واضحة دون إبهام أو غموض						
١٣ - أرى أن المعلومات والتوجيهات أو التعاميم الخاصة بالخطة الدراسية الحالية واضحة دون إبهام أو غموض						

المراجع :

١ ـ التقرير الختامي لأعمال مؤتمر البناء التربوي في مرحلة ما بعد تحرير دولة الكويت، **وزارة التربية**، دولة الكويت ١٩٩١، المجلد الثاني، ص ٤.

٢ ـ التقرير الختامي للجنة دراسة الخطة الانتقالية ٩١/ ١٩٩٢ .**الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتعليم**، وزارة التربية، دولة الكويت، أغسطس ١٩٩١. ص ص ٩ - ١٤.

٣ ـ التقرير الختامي للجنة متابعة وتسيير الخطة الدراسية الانتقالية لمدارس التعليم العام بوزارة التربية ٩١ - ١٩٩٢، **المجلس الأعلى للتعليم، وزارة التربية**١٩٩١.

٥ ـ تصور جمعية المعلمين الكويتية حول الخطة الدراسية (سنتان في سنة واحدة) لعام ٩١ - ١٩٩٢ نحو خطة وطنية تعليمية لعام دراسي، **جمعية المعلمين الكويتية**، ١٩٩١ ص ص ٦ - ٧.

٦ ـ د. عواطف فيصل بياري. العوامل المؤدية إلى تأخر طلاب المرحلة الثانوية دراسياً، دراسة تطبيقية على عينة من المدارس الثانوية بمدينة الرياض، **مجلة التربية**، ١٩٨٩.

٧ ـ قرار وزاري رقم ١ لسنة ١٩٩١، بشأن النظام التعليمي في العام الدراسي ٩١/ ١٩٩٢م لمراحل التعليم العام، مكتب الوزير، وزارة التربية، دولة الكويت، شهر ١٩٩١.

٨ ـ د. مدني عبدالقادر علاقي. الإدارة: **دراسة تحليلية للوظائف والقرارات الإدارية**، الطبعة الرابعة، تهامة، جدة، المملكة العربية السعودية ١٩٩٠.

٩ ـ مذكرة حول التوجيهات الرئيسية لأولويات الحركة المقبلة لتجديد وتجويد النظام التربوي في الكويت في مرحلة التعمير والتنمية بعد التحرير والمشروعات المقترحة مع منظمة اليونسكو، **اللجنة الوطنية للتربية والعلوم والثقافة مع المكتب التربوي الكويتي**، القاهرة ١٩٩١.

١٠ ـ محمد زيان عمر. **البحث العلمي: مناهجه وتقنياته**، الطبعة الخامسة، دار الشروق، جدة، المملكة العربية السعودية ١٩٨٩.

١١ ـ د. محمد صادق الموسوي، تقرير حول السياسات التربوية لما بعد الحروب، **مركز البحوث التربوية، وزارة التربية**، دولة الكويت، ديسمبر ١٩٩١ - ص ص ٣ - ١٢.

١٢ ـ د. محمد منير مرسي، **الإدارة التعليمية أصولها وتطبيقاتها**، عالم الكتب، القاهرة ١٩٨٩.

١٣ ـ Aoki, Koji. **The Right to Education in japan,** Journal of law and Education, Vol. 13 No. 3 (july 1984: 441-452).

١٤ ـ Hopkins, Eric. **Elementary Education in Bironingham during the scond World War,** History- of- Education, Vol. 1* No. 3 (September 1989): 243-255.

١٥ ـ Martia J. Gannon, **Management: An Organizational Perspective** (Boston: Little, Brown and Company, (1977)).